



وزارة العدل

قرار رقم (٤٤٧)

صادر عن اللجنة المشكلة بموجب المادة الثامنة

من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩

بناءً على الطلب المقدم من المستدعي حمزة عمار محمد المواجدة لشمول الجرم المسند اليه في القضية الجنائية رقم (٢٠١٧/٢٠٣) جنايات الكرك بأحكام قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ .

اجتمعت اللجنة المشكلة بموجب أحكام المادة الثامنة من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ للنظر في كل اعتراض أو إشكال أو تفسير ينجم عن تطبيق أحكام هذا القانون .

بالإطلاع على ملف القضية الجنائية رقم (٢٠١٧/٢٠٣) جنايات الكرك المتفرع عنها القضية الجنائية رقم (٢٠١٨/١٨٥) جنايات الكرك نجد أن المستدعي أدين بتاريخ ١٠/١٠/٢٠١٨ بجناية السرقة بالاشتراك خلافاً لأحكام المادتين (٤٠٤ و ٧٦) من قانون العقوبات والحكم عليه بوضعه بالاشغال المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

وحيث ثبت نتيجة البحث في الدعاوي المستخرجة من برنامج ميزان وكذلك من كتاب إدارة مراكز الاصلاح والتاهيل رقم ٢٩/٦/٢٠١٧/٦٧١٧٢ تاريخ ٢٦/١٢/٢٠١٩ وفق الكشوفات المحفوظة وجود قيود متكررة بجنايات السرقة بحق

المستدعي وهي :-

- ١- القضية رقم (٢٠١٩/١٤٧) جنایات الكرك .
- ٢- القضية رقم (٢٠١٩/١٦٠) جنایات الكرك.
- ٣- القضية رقم (٢٠١٧/٢٠٣) المتفرع عنها القضية رقم (٢٠١٨/١٨٥) جنایات الكرك (موضوع الطلب) .

وعليه وحيث ان المادة (٣/ب) من قانون العفو رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ اشترطت لشمول جنایة السرقة خلافاً لاحكام المادة (٤٠٤) من قانون العقوبات اقترانها باسقاط الحق الشخصي من الجهة المشتكية وان لا يكون مكرراً لجنایات السرقة المنصوص عليها في المواد من (٤٠٠-٤٠٥) من قانون العقوبات .

وحيث يتبين بان المستدعي المحكوم عليه حمزة عمار محمد المواجدة مكرر لجنایات السرقة لهذا نقرر رفض الطلب واعتبار العقوبة المحكوم بها المستدعي غير مشمولة بقانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ .

قراراً صدر بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٩

رئيس اللجنة
رئيس محكمة التمييز
القاضي محمد الغزو

عضو
رئيس النيابة العامة
القاضي "محمد سعيد" الشريده

عضو
النائب العام
لدى محكمة استئناف عمان
القاضي د. حسن العبدالات

عضو
النائب العام
لدى محكمة الجنایات الكبرى
القاضي احسان السلامة

عضو
النائب العام
لدى محكمة أمن الدولة
القاضي العميد حازم المجالي